# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **October** |
| **DATE:** | **26-July-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **30,000** |
| **TITLE :** | **After Egyptian Company Acquisition Deals: Pharmaceutical Market Requires Quick "Treatment"!** |
| **PAGE:** | **54** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Competitors News** |
| **REPORTER:** | **Fathy El Sayh** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

BAYER

**PRESS CLIPPING SHEET**

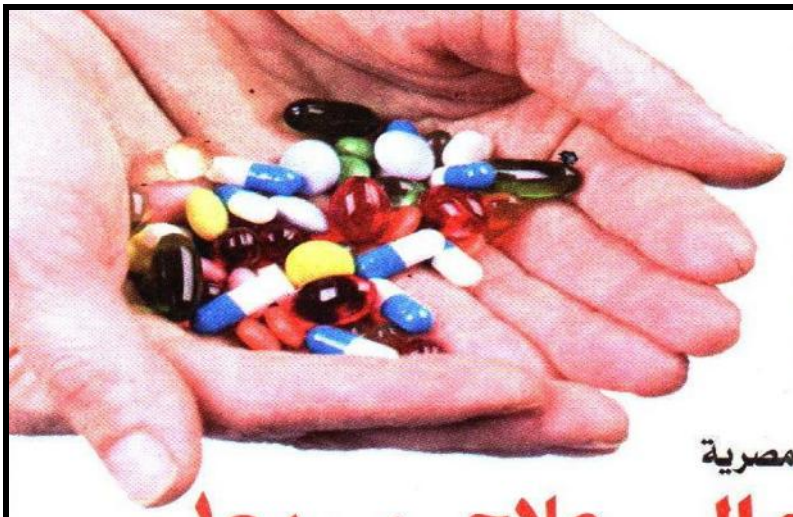

"كشف خبراء صناعة الدواء أن ما يحدث فى سوق الدواء من السماح ببيع الشركات المصرية العامة والخاصة بطريقة الاستحواذ، وليس بإضافة استثمارات وتوسعات جديدة، يدق ناقوس الخطر للصناعة، ويوضح الخبراء أن عمليات الاستحواذ بلغت منذ ٥ سنوات حوالى ٤٢ ٪ على الشركات المصرية « بالقيمة » وليس بإضافة استثمارات جديدة، متوقعين أن تصل نسبة الاستحواذ حتى نهاية هذا العام ٢٠١٥، إلى ٥٩ ٪ من السوق للدواء المصرى، ومن المتوقع أن تصل إلى ٧٠ ٪ بعد ٥ سنوات."

## بعد صفقات الاستحواذ على الشركات المصرية

# سوق الدواء يحتاج إلى «علاج» سريع!

وأشاروا إلى أن هدف هذه الشركات التى استحوذت على الشركات المصرية وآخرها على شركة «آمون للمستحضرات والأدوية» التى تم بيعها حتى الآن ثلاث مرات لشركات أجنبية – بمبالغ مُبالغ فيها هو أن ترفع سعر الدواء بدرجات عالية سواء من إنتاج جديد لها، أو من استيراد البعض من الأدوية من شركاتها الأم بالخارج ، مطالبين الدولة بالوقوف ضد هذا الاتجاه الذى سيضر بالمواطن والدولة.

بداية يكشف د. وحيد عبد الصمد أمين عام صندوق نقابة صيادلة مصر عما يحدث الآن فى بيع شركات الدواء للمستثمرين الأجانب، متسائلاً هل ما يحدث هو من قبيل المصادفة أم شىء مرتب له، موضحاً أن بيع شركة آمون للادوية لشركة «فاليانت» الكندية منذ يومين بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لم يحدث إلا بعد صدور القرارات الوزارية الجديدة منها القرار ٤٢٥ والقرار ٣٧٧، إضافة إلى قيام الوزارة بإعداد قرار خاص جديد فى الطريق يعمل على تنظيم تسعير جديد للدواء، لافتًا إلى أن منذ عدة أشهر لم يكن يتراوح سعر بيع شركة «آمون» عند عرضها مبلغ «مليار و٢٥٠ مليون جنيه» لشركة جلاكسو وللمجموعة الإماراتية، ويتساءل عبد الصمد كيف تم البيع للشركة الكندية؟ وكيف تنازلت جلاكسو للمستحضرات؟ ومن كان وراء الصفقة؟ ولماذا تم البيع الآن وفى هذا التوقيت؟ وهل تخرج هذه القرارات الوزارية التى تدعم سيطرة الاجانب على قطاع الدواء وتدعم سياسة الاحتكار بعد فقد قطاع الأعمال للشركة القابضة لأكثر من ٨٠ بالمائة من السوق المصرى؟ وإهدار السيولة النقدية فى إنشاء مصنع أبو زعبل ومصنع ممفيس الجديد بالمطرية دون دراسة تسويقية جيدة وسحب الكفاءات الصناعية منهم للقطاع الخاص وتولية قيادات أكاديمية للشركة القابضة لا تعلم شيئًا عن الصناعة والسوق كل هذا ليس مصادفة ولكنه مرتب لصالح مافيا الدواء المصرية وقيادتها العالمية أو ما يسمى باللجان الاستشارية لوزير الصحة من رجال الأعمال وأصحاب مصانع الدواء ليجبروا الوزير على قرارات لمصالحهم الخاصة تتعدى قانون الصيدلة وتعترض النقابة ليقوموا بسرعة بتقديم تعديل للقانون لايلتفت إلا لعمل مظلة تحمى قراراتهم وتعطيهم صلاحيات لأفراد فوق القانون بقرارات وزارية مشبوهة بحجة تسهيل الإجراءات والاستثمار وينبه

**فتحى السايح**

أمين عام صندوق نقابة الصيادلة إلى أن القطاع الصحى كله فى خطر بعد صفقة بيع آمون ومعامل البرج والمختبر ومستشفى كليوباترا ومستشفى القاهرة التخصصى وعرض أكثر من١٢ مستشفى كبيرًا للبيع ومحاولة هدم ألف شركة دواء ومصنع صغير لصالح المافيا العالمية والفاسدين بالوزارة وصدور قرارات فاسدة لصالح رجال أعمال تضاربت مصالحهم مع المصالح الوطنية فباعوا كل شىء رخيصا ونسوا بلدهم التى أعطتهم كل شىء، ندق ناقوس الخطر لرفض هذه القرارات الفاسدة وإعادة هيكلة الشركة القابضة للأدوية وإعطاء نقابة الصيادلة السلطة الرقابية والضبطية القضائية لمحاربة الفساد والفاسدين.

ومن جانبه يتفق الدكتور محيى حافظ رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات مع الرأى السابق ويؤكد أن مسلسل استحواذ الشركات الأجنبية للشركات المصرية للأدوية بدون استثمارات فعلية حقيقية، ستجلب آثارًا سيئة بدايتها ارتفاع رهيب فى أسعار الدواء المصنع محليًا، موضحًا أن شركة آمون للمستحضرات والأدوية تم بيعها حتى الآن ٣ مرات كان بدايتها للشركة الانجليزية «جى إس كيه» عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، لافتًا إلى أن هذه الصفقات، تذهب أرباحها للمستثمرين بالشركة، ولا تذهب للدولة، مشيراً إلى أن عمليات استحواذ الشركات الأجنبية على الشركات المصرية المنتجة للدواء، بدون إضافة استثمارات فعلية جديدة أو توسعات، ولا تعمل على توفير فرص عمل جديدة، منبهاً أن عمليات الاستحواذ للشركات الأجنبية أصبح أمرًا خطيرًا، فمنذ ٥ سنوات تم الاستحواذ على ٤٢٪ من الشركات المصرية «بالقيمة» وليس بإضافة استثمارات جديدة، وستصل نسبة الاستحواذ إلى ٥٩ ٪ من السوق المصرى حتى نهاية هذا العام ٢٠١٥، ونتوقع أن تصل إلى ٧٠ ٪ بعد ٥ سنوات.

ويضيف رئيس شعبة الدواء بأن الخطر من جراء تلك الاستحواذات على شركات الدواء المصرية الناجحة سيكون أثره واضحًا على تسعير الدواء المنتج فى مصر، أو الذى سيتم استيراده من الشركات الأجنبية الأم من الخارج، متوقعًا ستكون أسعار الدواء فلكية، وهذا ناقوس خطر قادم على صناعة الدواء خلال السنوات القادمة.

**د. محيى حافظ: استحواذ الشركات الأجنبية على المصرية دون إضافة استثمارات جديدة ينذر بالخطر**

**د. وحيد عبد الصمد: محاولات مشبوهة لهدم ألف شركة ومصنع دواء لصالح المافيا العالمية**